كلمة رئيس التحرير

بصدور هذا العدد تكون الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان قد بدأ بالفعل فى الترتيبات العملية لانفاذ بنود إتفاقية السلام والتى وقعت فى 9 يناير 2005 بينروبى . هذه الترتيبات تشمل إعادة هيكلة الحكم والادارة وقسمة الثروة مما يتطلب إجراء تعديلات وتغييرات جذرية فى كآفة الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية ومن بينها بالطبع بنك السودان المركزى. إن الدور المتوقع لبنك السودان فى إطار تنفيذ بنود تلك الاتفاقية يكمن فى قدرته على إدارة نظام مصرفى مزدوج إسلامى فى الشمال وتقليدي فى الجنوب وسياسة نقدية واحدة مما يتطلب ضرورة التحسب والتهيئة والاعداد الجيد للبنك المركزى والبنوك والمؤسسات المالية العاملة بالسودان من خلال مراجعة كآفة قوانينها ولوائحها الاجرائية وهياكلها الادارية والوظيفية التى تحكم عملها بالقدر والكيفية التى تمكنها من أداء دورها المطلوب بكفاءة وإقتدار فى ظل ذلك الوضع المعقد.

ونظراً للرعاية الكبيرة التى أولاها المجتمع الدولى فى سبيل التوصل لذلك الاتفاق وبغرض انفاذ بنوده، فإن المجتمع الدولى يتوقع أن يساهم بحجم مقدر من التدفقات النقدية تأتى عبر جهات عديدة بأنماط وأشكال عديدة وذات آجال مختلفة مما قد يلقى عبئاً كبيراً ويصعب بالتالى من مهمة بنك السودان فى كيفية إدارة تلك التدفقات حتى لا تنعكس تداعياتها السالبة والمحتملة على الاستقرار النقدى والاقتصادى الذى شهدته البلاد خلال الفترة 1997 – 2004م . عليه فقد جاءت مجموعة من موضوعات هذا العدد منبهة لتلك المحاذير وداعمة لاهمية تهيئة بنك السودان والبنوك العاملة بالبلاد لتطلع بدورها المطلوب فى دعم ركائز الاستقرار الاقتصادى الذى تحقق ومن ثم الاستمرار فى تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادى المستدام.

إن هيئة التحرير تتقدم بشكرها وتقديرها للاخوة الذين ظلوا فى تعاون دائم معنا فى إستدامة إصدار هذه المجلة وتناشد كل الزملاء والمهتمين بالقطاع المصرفى والمالى والمعاهد والجامعات بمواصلة الكتابة لنا حتى تظل تلك الاصدارة فى طليعة الإصدارات المحلية والاقليمية.